

فعالية التحكيم الإلكتروني في عقود الاستثمار الدولية: دراسة مقارنة بين الأنظمة القانونية التقليدية والتشريعات الرقمية الحديثة

إعداد: الباحثة / زينب داود مكي

كلية الحقوق، الجامعة الإسلامية في لبنان، تخصص قانون عام، لبنان

Email: makkizeinab37@gmail.com | <https://orcid.org/0009-0004-4471-6614>

<https://doi.org/10.70758/elqarar/6.16.3>

تاريخ النشر: 2025/4/15	تاريخ القبول: 2025/4/8	تاريخ الاستلام: 2025/4/3
------------------------	------------------------	--------------------------

للاقتباس: مكي، زينب داود، فعالية التحكيم الإلكتروني في عقود الاستثمار الدولية: دراسة مقارنة بين الأنظمة القانونية التقليدية والتشريعات الرقمية الحديثة، المجلد السادس، العدد 16، السنة الثانية، 2025، ص-ص 62-84. <https://doi.org/10.70758/elqarar/6.16.3>

ملخص

يهدف البحث إلى دراسة فعالية التحكيم الإلكتروني مقارنة بالتحكيم التقليدي في تسوية النزاعات التجارية والاستثمارية، مع التركيز على توافقه مع الأطر القانونية. يناقش البحث مفهوم التحكيم الإلكتروني وأهميته، مقارنة مع التحكيم التقليدي من حيث الكفاءة والتكلفة، مع تسليط الضوء على التحديات القانونية والتقنية التي تعيق انتشاره. رغم المزايا العديدة مثل تقليل التكاليف وتوفير الجلسات عن بُعد، يواجه التحكيم الإلكتروني عقبات تتعلق بالاعتراف القانوني وأمن البيانات. يستعرض البحث الأطر القانونية مثل اتفاقية نيويورك والأونسيترال، ويقترح حلولاً لتطوير التشريعات، تحسين منصات التحكيم، وتعزيز الأمن السيبراني.

الكلمات المفتاحية: التحكيم الإلكتروني، الأطر القانونية، اتفاقية نيويورك، الأمان السيبراني.

The Effectiveness of Electronic Arbitration in International Investment Contracts: A Comparative Study Between Traditional Legal Systems and Modern Digital Legislations

Author: Researcher/ Zeinab Daoud Makki

Faculty of Law, Islamic University of Lebanon, Public Law, Lebanon

Email: makkizeinab37@gmail.com | <https://orcid.org/0009-0004-4471-6614>

<https://doi.org/10.70758/elqarar/6.16.3>

Received : 3/4/2025

Accepted : 8/4/2025

Published : 15/4/2025

Cite this article as: Makki, Zeinab Daoud, The Effectiveness of Electronic Arbitration in International Investment Contracts: A Comparative Study Between Traditional Legal Systems and Modern Digital Legislations; ElQarar Journal for Peer-Reviewed Scientific Research, vol 6, issue 16, Second year, 2025, pp. 62-84. <https://doi.org/10.70758/elqarar/6.16.3>

Abstract

This research aims to study the effectiveness of electronic arbitration compared to traditional arbitration in resolving commercial and investment disputes, with a focus on its compatibility with legal frameworks. The paper discusses the concept of electronic arbitration and its importance, contrasting it with traditional arbitration in terms of efficiency and cost, while highlighting the legal and technical challenges that hinder its widespread adoption. Despite numerous advantages, such as reduced costs and remote hearings, electronic arbitration faces obstacles related to legal recognition and data security. The paper reviews relevant legal frameworks, including the New York Convention and UNCITRAL Model Law on International Commercial Arbitration, and suggests solutions to develop enabling legislation, improve arbitration platforms, and enhance cybersecurity.

Keywords: Electronic arbitration, legal frameworks, New York Convention, cybersecurity.

المقدمة:

التحكيم الإلكتروني يوفر مرونة وإجراءات رقمية تسهم في خفض التكاليف وتسريع عملية تسوية النزاعات، لكنه يطرح تساؤلات قانونية حول إمكانية تنفيذه والاعتراف الدولي بأحكامه. يركز هذا البحث على تحليل مدى فعالية التحكيم الإلكتروني مقارنة بالتحكيم التقليدي، مع تسليط الضوء على التحديات القانونية وتقديم توصيات لضمان توافقه مع الأنظمة القانونية الحديثة.

أسباب اختيار الموضوع:

يأتي اختيار موضوع فعالية التحكيم الإلكتروني في عقود الاستثمار الدولية نتيجة للتطور السريع في التكنولوجيا القانونية وتأثيره المباشر على تسوية النزاعات التجارية والاستثمارية. مع ازدياد الاعتماد على التحول الرقمي في مختلف المجالات، أصبح من الضروري دراسة مدى قدرة التحكيم الإلكتروني على توفير بديل فعال للتحكيم التقليدي، خاصة في ظل تعقيدات عقود الاستثمار الدولية التي تتطلب آليات مرنة وسريعة لحل النزاعات.

يهدف هذا البحث إلى دراسة الأطر القانونية التي تحكم التحكيم الإلكتروني، مع مقارنة فعاليته بالتحكيم التقليدي، وتقييم مدى انسجامه مع الاتفاقيات الدولية والتشريعات الوطنية. نظرًا للتحديات القانونية التي يواجهها، مثل حماية البيانات وحجية الأدلة الرقمية، يصبح من الضروري اعتماد حلول تشريعية تضمن توافقه مع الأنظمة القانونية، خاصة في سياق عقود الاستثمار الدولية.

إشكالية البحث:

رغم التطورات التي شهدتها التحكيم الإلكتروني، لا تزال هناك تحديات تعيق تنفيذه والاعتراف به داخل الأنظمة القانونية المختلفة. بناءً على ذلك، يسعى هذا البحث إلى تقييم مدى فعالية التحكيم الإلكتروني مقارنة بالتحكيم التقليدي، وتحليل ما إذا كانت التشريعات الحالية توفر إطارًا قانونيًا مناسبًا لاعتماده في عقود الاستثمار الدولية. كما يناقش البحث التحديات القانونية التي تواجه تنفيذ الأحكام التحكيمية الصادرة إلكترونيًا، مع تسليط الضوء على الإصلاحات القانونية اللازمة لتعزيز فعالية هذا النوع من التحكيم وضمان تكامله مع الأطر القانونية القائمة.

منهج البحث:

يعتمد هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي لتقديم رؤية شاملة حول التحكيم الإلكتروني كأداة حديثة لحل النزاعات في عقود الاستثمار الدولية، مع تحليل الأطر التشريعية المنظمة له، مثل اتفاقية نيويورك لعام 1958 والقانون النموذجي للتحكيم التجاري الدولي للأونسيترال، ومدى توافقه مع الأنظمة القانونية المختلفة. كما يعتمد البحث على المنهج المقارن لمقارنة التحكيم الإلكتروني بالتحكيم التقليدي، من خلال دراسة تجارب بعض الدول التي تبنت التحكيم الإلكتروني، مثل الإمارات وسنغافورة، مقابل الدول التي لا تزال تعتمد على الأطر التقليدية. يهدف هذا التحليل إلى تقييم الفجوات القانونية والعملية بين النظامين واقتراح إصلاحات تشريعية تواكب التطورات الرقمية

الحديثة، خاصة مع انتشار تقنيات الذكاء الاصطناعي، العقود الذكية، والبلوكتشين، التي أصبحت تؤثر بشكل متزايد على آليات تسوية المنازعات.

خطة البحث:

ينقسم البحث إلى ثلاثة مباحث: الأول يتناول مفهوم التحكيم الإلكتروني، طبيعته القانونية، والأطر القانونية الدولية مثل اتفاقية نيويورك والأونسيترال. الثاني يقارن بين التحكيم الإلكتروني والتقليدي من حيث الكفاءة، التكلفة، والاعتراف القانوني. الثالث يستعرض التحديات القانونية والتقنية التي تواجه التحكيم الإلكتروني، مثل غياب التشريعات والأمن السيبراني، مع اقتراح حلول لتعزيز فعاليته.

المبحث الأول: ماهية التحكيم الإلكتروني ومدى توافقه مع الأطر القانونية

مع التطور التكنولوجي وزيادة الاعتماد على الوسائل الرقمية، أصبح التحكيم الإلكتروني خيارًا فعالاً في تسوية المنازعات، حيث تُجرى جميع الإجراءات عن بُعد، مما يقلل التكاليف ويسرع التسوية. ومع ذلك، يواجه التحكيم الإلكتروني تحديات قانونية، مثل التوافق مع الأطر القانونية التقليدية، والاعتراف بالأحكام الصادرة إلكترونياً. كما تثير قضايا الأمن السيبراني وحماية البيانات تساؤلات بشأن موثوقية الإجراءات. يركز هذا المبحث على دراسة مفهوم التحكيم الإلكتروني، أهميته في عقود الاستثمار الدولية، وتوافقه مع الأطر القانونية والتحديات التي تعيق اعتماده كبديل للتحكيم التقليدي.

المطلب الأول: مفهوم التحكيم الإلكتروني وأهميته في عقود الاستثمار الدولية

أدى التوسع في التكنولوجيا الرقمية إلى تحول طرق تسوية المنازعات، وأصبح التحكيم الإلكتروني أداة فعالة في عقود الاستثمار الدولية، حيث يعتمد على تقنيات الاتصال الحديثة من تقديم الطلبات إلى تنفيذ الأحكام. يوفر التحكيم الإلكتروني حلولاً مرنة تساهم في تقليل التكاليف وتسريع الإجراءات، خاصة في النزاعات الدولية. على الرغم من هذه المزايا، يثير التحكيم الإلكتروني تحديات قانونية، مثل اعتراف المحاكم بالأحكام وحجية الأدلة الرقمية. يهدف هذا المطلب إلى توضيح مفهوم التحكيم الإلكتروني وأهميته في عقود الاستثمار، مع تحليل التحديات التي تواجهه.

الفرع الأول: تعريف التحكيم الإلكتروني وخصائصه

أولاً: تعريف التحكيم الإلكتروني

يُعرف التحكيم الإلكتروني بأنه «عملية تسوية المنازعات باستخدام الوسائل التكنولوجية الحديثة

مثل الإنترنت، البريد الإلكتروني، وتقنيات الاتصال عن بُعد، بحيث يتم تنفيذ جميع مراحل التحكيم، من تقديم الطلبات إلى إصدار الحكم، عبر الوسائل الرقمية دون الحاجة إلى التواجد الفعلي للأطراف»⁽¹⁾. ويُعد هذا النوع من التحكيم امتدادًا طبيعيًا للتحكيم التقليدي، لكنه يختلف عنه في الأدوات المستخدمة وآلية الإجراءات، حيث يعتمد على التقنيات الرقمية بدلًا من الحضور الشخصي للأطراف أمام هيئة التحكيم.

يهدف التحكيم الإلكتروني إلى تحقيق العدالة الناجزة من خلال تقليل التكلفة وتسريع الإجراءات، خاصة في النزاعات ذات الطابع الدولي التي قد يتعذر فيها اجتماع الأطراف في مكان واحد⁽²⁾. كما أنه يساهم في توفير بيئة تحكيم مرنة تتيح للأطراف إمكانية اختيار منصات إلكترونية متخصصة لإدارة العملية التحكيمية، مما يحقق كفاءة أكبر مقارنةً بالإجراءات التقليدية⁽³⁾. وقد أشار العديد من الفقهاء إلى أن التحكيم الإلكتروني يتطلب تعديلات تشريعية واضحة لضمان الاعتراف القانوني بأحكامه، خاصةً أن العديد من الاتفاقيات الدولية، مثل اتفاقية نيويورك لعام 1958، لم تتطرق صراحةً إلى التحكيم الإلكتروني⁽⁴⁾. ومع ذلك، فقد بدأت بعض التشريعات الوطنية في تبني التحكيم الإلكتروني كخيار قانوني معترف به، كما هو الحال في قوانين التحكيم في الإمارات وسنغافورة⁽⁵⁾.

ثانيًا: خصائص التحكيم الإلكتروني

يتميز التحكيم الإلكتروني بعدد من الخصائص التي تجعله مختلفًا عن التحكيم التقليدي، وأهمها الاعتماد على الوسائل الرقمية⁽⁶⁾، حيث يتم تنفيذ جميع مراحل التحكيم، من تقديم الطلبات وتبادل المذكرات إلى إصدار الأحكام، عبر الوسائل الإلكترونية مثل البريد الإلكتروني، المنصات الرقمية، وبرامج الاتصال المرئي. كما يمكن استخدام العقود الذكية التي تعتمد على تقنية البلوك تشين لضمان تنفيذ الأحكام بشكل تلقائي. يتيح التحكيم الإلكتروني أيضًا إمكانية إجراء الجلسات عن بُعد، مما يختصر الوقت والتكاليف المرتبطة بالسفر والإقامة، خاصةً في النزاعات الدولية⁽⁷⁾. كما يساهم التحكيم الإلكتروني في تقليل التكلفة وسرعة الإجراءات، حيث تقل التكاليف المرتبطة بتأجير مقرات التحكيم وتقل الأطراف وطباعة المستندات، مما يجعله أقل تكلفة مقارنةً بالتحكيم

- (1) توجان فيصل الشريدة، ماهية وإجراءات التحكيم الإلكتروني كوسيلة لفض منازعات التجارة الإلكترونية، المؤتمر السنوي السادس
- (2) حساين سامية، «التحكيم الإلكتروني عصري وفعالية»، الملحق الوطني للتحكيم التجاري الدولي، جامعة محمد بوقرة، بومرداس، 08-09 ماي 2013
- (3) تقرير لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي (UNCITRAL) حول التحكيم عبر الإنترنت، 2020.
- (4) اتفاقية نيويورك لعام 1958 بشأن الاعتراف بقرارات التحكيم وتنفيذها، المادة 1.
- (5) قانون التحكيم الإماراتي رقم 6 لعام 2018، الفصل الثالث.
- (6) إيناس قطيشات، بسام الطراونة، وأسامة النعيمات. «الوضع القانوني للعقود الذكية وفقًا لنظرية العقود في القانون المدني الأردني». المجلة الأردنية في القانون والعلوم السياسية، المجلد 14، العدد 4، 2022.
- (7) مصطفى السيد فرج سعد. «إجراءات التحكيم الإلكتروني في منازعات عقود التجارة الإلكترونية (دراسة مقارنة بين التشريعات العربية)». مجلة الشريعة والقانون بالقاءرة، العدد 44، نوفمبر 2024، الصفحات 2311-2409.

التقليدي. بالإضافة إلى ذلك، يعتمد التحكيم الإلكتروني على الأدلة الرقمية مثل الرسائل الإلكترونية والتسجيلات الصوتية والعقود الإلكترونية، مما يستدعي وضع معايير قانونية لحماية هذه الأدلة وضمان حجيتها أمام هيئات التحكيم والمحاكم المختصة⁽¹⁾. ورغم هذه المزايا، يواجه التحكيم الإلكتروني تحديات تتعلق بالاعتراف بالأحكام التحكيمية الإلكترونية في بعض الدول، خاصة في الأنظمة القانونية التي تشترط تقديم المستندات الورقية الأصلية لتنفيذ الأحكام، ما يبرز الحاجة الملحة لتحديث التشريعات الدولية والوطنية لاستيعاب التحكيم الإلكتروني كبديل فعال للتحكيم التقليدي⁽²⁾.

الفرع الثاني: أهمية التحكيم الإلكتروني في تسوية منازعات الاستثمار

أصبح التحكيم الإلكتروني أداة ضرورية في النزاعات الاستثمارية نظرًا للتطور المتسارع في المعاملات التجارية الدولية. فهو يضمن إجراءات أكثر كفاءة وسلاسة، خاصة في ظل تزايد العقود الذكية التي تعتمد على تقنية البلوك تشين. كما يساهم في تعزيز الشفافية وتحقيق العدالة الناجزة من خلال تسريع الإجراءات وتقليل البيروقراطية التي تعيق التحكيم التقليدي.

أولاً: ضرورة التحكيم الإلكتروني في عقود الاستثمار الدولية

تُعتبر منازعات عقود الاستثمار الدولية من أكثر النزاعات تعقيدًا نظرًا لطبيعة أطرافها، حيث غالبًا ما تبرم بين مستثمرين أجانب ودول مضيضة، مما يفرض تحديات قانونية وإجرائية أمام تسوية هذه النزاعات بالوسائل التقليدية. وفي هذا السياق، أصبح التحكيم الإلكتروني خيارًا استراتيجيًا يحقق سرعة ومرونة في فض المنازعات، خاصة مع التحول المتزايد في التجارة الدولية نحو البيئة الرقمية⁽³⁾. وتأتي الحاجة الملحة لتبني التحكيم الإلكتروني في عقود الاستثمار الدولية نتيجة لعدة عوامل، منها بطء الإجراءات القضائية التقليدية التي تتسم بالتعقيد وكثرة المراحل الإجرائية، مما يجعلها غير مناسبة لحل النزاعات الاستثمارية التي تتطلب سرعة في البت⁽⁴⁾. كما أن التحكيم التقليدي يتطلب تكاليف مرتفعة تتعلق بالسفر والإقامة واستئجار قاعات المحاكم، وهي تكاليف يمكن تجنبها عبر التحكيم الإلكتروني الذي يتم عبر الإنترنت دون الحاجة إلى حضور مادي⁽⁵⁾.

(1) أحمد فريد. «حجية الأدلة الرقمية في الإثبات (الرسائل الإلكترونية - الذكاء الاصطناعي)». البلاد برس، 9 يناير 2025. <https://www.albiladpress.com/posts/896552.html>. تم الاطلاع عليه في 25 فبراير 2025.

(2) عبد الراضي السيد حجازي. موسوعة التحكيم الدولي. الجزء الثالث، الصفحات 232-256. النخبة للطباعة والنشر والتوزيع، 2023.

(3) توجان فيصل الشريدة، ماهية وإجراءات التحكيم الإلكتروني كوسيلة لفض منازعات التجارة الإلكترونية، المؤتمر السنوي السادس عشر حول التحكيم التجاري الدولي، غرفة التجارة والصناعة دبي، أيام 28-30 أبريل 2008

(4) حساين سامية، «التحكيم الإلكتروني عصريّة وفعالية»، الملتقى الوطني للتحكيم التجاري الدولي، جامعة محمد بوقرة، بومرداس، 08-09 ماي 2013

(5) سمير برهان، «اتفاق التحكيم في التجارة الإلكترونية»، ملتقى دولي حول صياغة وإبرام عقود التجارة الدولية، شرم الشيخ، مصر، 25-29 ديسمبر 2007.

ومع تزايد إبرام عقود الاستثمار عبر الوسائل الإلكترونية، أصبح التحكيم التقليدي غير كافٍ لحل النزاعات الناشئة عنها، مما يستدعي استخدام آلية رقمية متوافقة مع طبيعة هذه العقود. بالإضافة إلى ذلك، أظهرت الظروف العالمية غير الطبيعية، مثل الأزمات الاقتصادية والصحية (كجائحة كورونا)، أن التحكيم الإلكتروني يوفر استمرارية في تسوية المنازعات، حيث يمكن إجراؤه حتى في ظل القيود التي تؤثر على إمكانية التنقل والاجتماعات الحضورية⁽¹⁾.

ثانياً: مزايا التحكيم الإلكتروني في منازعات الاستثمار

يمتلك التحكيم الإلكتروني العديد من المزايا التي تجعله الخيار الأمثل لتسوية منازعات الاستثمار الدولية، حيث يتميز بالسرعة والمرونة التي تعزز من كفاءته مقارنة بالتحكيم التقليدي. فهو يسمح بتقديم الطلبات وإدارة الجلسات عبر الإنترنت، مما يقلل من التأخيرات التي تواجه التحكيم التقليدي، ويتيح للأطراف اختيار المحكمين والتفاعل معهم دون الحاجة إلى اللقاء المباشر. كما أظهرت التجربة أن التحكيم الإلكتروني يوفر سرعة فائقة في حسم النزاعات، مثل نظام «القاضي الافتراضي» الذي يصدر قراراته خلال 72 يوماً⁽²⁾. كما يساهم في تقليل التكاليف من خلال توفير بيئة افتراضية تعفي الأطراف من تكاليف السفر والإقامة، وتقلل من أتعاب المحكمين والإجراءات الإدارية⁽³⁾. بالإضافة إلى ذلك، يتميز التحكيم الإلكتروني بمستويات عالية من حماية البيانات والسرية من خلال استخدام تقنيات التشفير الرقمي والتوقيعات الإلكترونية، مما يضمن سرية المعلومات وحمايتها. كما يعزز من الخصوصية عبر أنظمة تصديق إلكترونية متطورة⁽⁴⁾. يوفر التحكيم الإلكتروني أيضاً القدرة على التغلب على قيود المكان والزمان، مما يجعله مثالياً للنزاعات الدولية، حيث يمكن إجراء الجلسات في أي وقت ومن أي مكان. ويتيح اللجوء إلى محكمين متخصصين دون التقيد بالموقع الجغرافي، مما يرفع جودة الأحكام التحكيمية. علاوة على ذلك، يُمكن ربطه مع العقود الذكية وتقنيات البلوك تشين، مما يتيح تنفيذ قرارات التحكيم بشكل تلقائي وفوري، ويقلل من احتمالات التهرب من تنفيذ الأحكام⁽⁵⁾.

المطلب الثاني: الأطر القانونية للتحكيم الإلكتروني ومدى توافقها مع القوانين الدولية

أصبح التحكيم الإلكتروني وسيلة فعالة لحل المنازعات عبر الإنترنت، دون الحاجة للتواجد المادي للأطراف. ورغم تطور التشريعات مثل تعديل قانون الأونسيترال لعام 2006، يظل التحكيم الإلكتروني يواجه تحديات في التوافق مع الاتفاقيات الدولية، مثل اتفاقية نيويورك، إضافة إلى

- (1) تقرير لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي (UNCITRAL) حول التحكيم عبر الإنترنت، 2020.
- (2) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) حول التحكيم في منازعات الاستثمار، 2021.
- (3) سمير برهان، «اتفاق التحكيم في التجارة الإلكترونية»، ملتقى دولي حول صياغة وإبرام عقود التجارة الدولية، شرم الشيخ، مصر، 25-29 ديسمبر 2007.
- (4) فضيلة يسعد، «القوة الثبوتية للتوقيع الإلكتروني في التشريع الجزائري»، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد 30، العدد 3، 2019.
- (5) عادل السيد محمد علي. «أثر العقود الذكية المبرمة عبر تقنية البلوك تشين على تطوير العقود الإدارية: دراسة تحليلية مقارنة». مجلة الشريعة والقانون بالفاخرة، العدد 44، 2024.

مشكلات في الاعتراف بالأحكام الإلكترونية وتنفيذها. لذلك، من الضروري تحديث وتوحيد الأطر القانونية الوطنية والدولية لدعم التحكيم الإلكتروني وضمان توافقه مع العصر الرقمي.

الفرع الأول: اتفاقية نيويورك والأونسيترال والتحكيم الإلكتروني

رغم أن اتفاقية نيويورك لعام 1958 تعد المرجع الأساسي لتنفيذ أحكام التحكيم الدولي، إلا أنها لم تتطرق صراحةً للتحكيم الإلكتروني، مما يثير التساؤلات حول إمكانية تطبيقها على الأحكام الصادرة بوسائل رقمية. من جهة أخرى، أقر القانون النموذجي للأونسيترال للتحكيم التجاري الدولي ببعض المبادئ التي تدعم التحكيم الإلكتروني، لكنه لم يضع ضوابط واضحة لتنفيذه، مما يستدعي تحديث التشريعات الدولية لضمان الاعتراف القانوني بهذا النوع من التحكيم.

أولاً: اتفاقية نيويورك لعام 1958 والتحكيم الإلكتروني

تُعتبر اتفاقية نيويورك لعام 1958 بشأن الاعتراف بقرارات التحكيم الأجنبية وتنفيذها من أهم الأدوات القانونية في مجال التحكيم الدولي، حيث تهدف إلى تسهيل تنفيذ الأحكام التحكيمية الأجنبية في الدول الأعضاء التي صادقت عليها⁽¹⁾. على الرغم من أهميتها الكبيرة في دعم التحكيم الدولي، فإن اتفاقية نيويورك لم تتطرق بشكل صريح إلى التحكيم الإلكتروني، مما أدى إلى تباين في تفسير مدى شمولها للأحكام التحكيمية الصادرة عبر الوسائل الرقمية⁽²⁾. فالمادة الثانية من الاتفاقية تشترط أن يكون اتفاق التحكيم «مكتوباً»، مما أثار تساؤلات حول إمكانية اعتبار العقود الإلكترونية والتوقيعات الرقمية كوسائل صالحة لتوثيق اتفاقات التحكيم.

وقد تبنى العديد من الفقهاء تفسيراً موسعاً لمفهوم الكتابة ليشمل العقود الإلكترونية، استناداً إلى التطورات الحديثة في التشريعات الدولية والوطنية، مثل قانون المعاملات الإلكترونية الصادر عن الأونسيترال عام 1996، الذي أكد أن التوقيعات الإلكترونية والعقود المبرمة عبر الإنترنت لها نفس الحجية القانونية للعقود الورقية التقليدية⁽³⁾. بناءً على السوابق القضائية، تبنت بعض المحاكم نهجاً موسعاً في تفسير اتفاقية نيويورك، معتبرةً أن التحكيم الإلكتروني يمكن أن يندرج تحت أحكامها، شرط أن تكون البيانات الرقمية مخزنة بطرق تضمن إمكانية التحقق من صحتها عند الحاجة. هذا النهج يعكس التحول القانوني نحو الاعتراف بالوسائل الرقمية كبديل مقبول للإجراءات الورقية التقليدية.

(1) اتفاقية نيويورك لعام 1958 بشأن الاعتراف بقرارات التحكيم الأجنبية وتنفيذها، الأمم المتحدة، متاح على موقع الأونسيترال:

<https://uncitral.un.org/sites/uncitral.un.org/files/media-documents/uncitral/ar/new-york-convention-a.pdf>، تمت الزيارة في 24 فبراير 2025.

(2) زياد خليفة العنزي وعبد الله حميد القويري. «الجوانب القانونية للاعتراف بحكم التحكيم الإلكتروني في اتفاقية نيويورك لعام 1958». مجلة جامعة الإمارات للبحوث القانونية، المجلد 2016، العدد 67، 2016.

(3) قانون الأونسيترال النموذجي للتحكيم التجاري الدولي (1985) مع التعديلات المعتمدة عام 2006، الأمم المتحدة.

ثانياً: القانون النموذجي للأونسيترال والتحكيم الإلكتروني

استجابةً لهذه التحديات، قامت لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي (الأونسيترال) بإدخال تعديلات على القانون النموذجي للتحكيم التجاري الدولي في عام 2006، حيث أكدت إمكانية إبرام اتفاقات التحكيم بوسائل إلكترونية⁽¹⁾. نصت المادة 7 من القانون المعدل على أن اتفاق التحكيم يُعتبر مكتوباً إذا تم تبادلته عبر وسائل إلكترونية تتيح الاحتفاظ به والوصول إليه لاحقاً، مثل البريد الإلكتروني والتوقيعات الرقمية⁽²⁾. كما دعم القانون استخدام التكنولوجيا الحديثة في إجراءات التحكيم، مما يسمح بعقد الجلسات عبر مؤتمرات الفيديو، وتقديم الأدلة إلكترونياً، وتوثيق الأحكام التحكيمية عبر الوسائل الرقمية، مما يعزز كفاءة التحكيم الإلكتروني ويجعله أكثر توافقاً مع التطورات القانونية والتقنية الحديثة. وقد تبنت العديد من الدول العربية، مثل الإمارات والسعودية والأردن، تشريعات تستند إلى هذا القانون النموذجي، حيث تم الاعتراف صراحةً بالتحكيم الإلكتروني كوسيلة قانونية لحل النزاعات، مما يعزز استخدام الوسائل الرقمية في التحكيم الدولي داخل هذه الدول⁽³⁾.

الفرع الثاني: موقف التشريعات الوطنية من التحكيم الإلكتروني

تختلف الدول في تعاملها مع التحكيم الإلكتروني؛ حيث اعتمدت بعض الدول، مثل الإمارات وسنغافورة، قوانين تعترف صراحةً به، مما يسهل تنفيذه. في المقابل، لا تزال دول أخرى تعتمد على التشريعات التقليدية التي قد لا تتناسب مع طبيعة التحكيم الإلكتروني، مما يخلق تحديات قانونية عند محاولة تنفيذ أحكامه. لذا، فإن توحيد التشريعات وتحديثها أمر ضروري لضمان فعالية هذا النوع من التحكيم في عقود الاستثمار الدولية.

أولاً: غياب التشريعات الوطنية المتخصصة

يُعتبر التحكيم الإلكتروني وسيلة حديثة لتسوية المنازعات الناشئة عن التعاملات الإلكترونية، إلا أن غياب تشريعات وطنية متخصصة يُعد من أبرز التحديات التي تواجه تطبيقه. فمعظم القوانين الحالية صُممت للتحكيم التقليدي، مما يجعلها غير ملائمة للتعامل مع خصوصيات التحكيم الإلكتروني⁽⁴⁾. هذا النقص يؤدي إلى تباين في تطبيق القوانين والإجراءات، مما يعرقل فعالية التحكيم الإلكتروني ويحد من انتشاره.

ثانياً: التعديلات التشريعية في بعض الدول

- (1) تقرير محكمة العدل الدولية حول تنفيذ اتفاقية نيويورك في قضايا التحكيم الإلكتروني، 2020.
- (2) قانون التحكيم الإماراتي رقم 6 لسنة 2018، وقانون التحكيم المصري رقم 27 لسنة 1994، وقانون التحكيم الأردني المعدل رقم 16 لسنة 2018.
- (3) الإمارات العربية المتحدة. القانون الاتحادي رقم (6) لسنة 2018 بشأن التحكيم. الجريدة الرسمية لدولة الإمارات، 2018.
- (4) سمير برهان، «اتفاق التحكيم في التجارة الإلكترونية»، ملتقى دولي حول صياغة وإبرام عقود التجارة الدولية، شرم الشيخ، مصر، 29-25 ديسمبر 2007.

على الرغم من غياب التشريعات المتخصصة في العديد من الدول، فقد قامت بعض الدول بإدخال تعديلات على قوانينها لتشمل التحكيم الإلكتروني. فعلى سبيل المثال، أصدرت الإمارات العربية المتحدة القانون الاتحادي رقم (6) لسنة 2018 بشأن التحكيم، الذي يتضمن أحكامًا تتعلق بالتحكيم الإلكتروني⁽¹⁾، إلى جانب القانون رقم (1) لسنة 2006 بشأن المعاملات والتجارة الإلكترونية. وفي السعودية، تم تعديل نظام التحكيم السعودي في 2012 ليشمل التحكيم الإلكتروني، مع إصدار اللائحة التنفيذية التي تتضمن الاعتراف بالأدلة الرقمية والتوقيع الإلكتروني⁽²⁾. أما الأردن، فقد أدرج في قانون التحكيم المعدل رقم 16 لسنة 2018 نصوصًا تُجيز استخدام الوسائل الإلكترونية في الإجراءات التحكيمية⁽³⁾.

ثالثًا: التحديات القانونية في تنفيذ أحكام التحكيم الإلكتروني

يواجه تنفيذ أحكام التحكيم الإلكتروني تحديات قانونية في بعض الدول. فعلى الرغم من وجود اتفاقيات دولية مثل اتفاقية نيويورك لعام 1958 التي تهدف إلى تسهيل الاعتراف وتنفيذ أحكام التحكيم الأجنبية، إلا أن بعض الدول قد ترفض تنفيذ الأحكام الصادرة إلكترونيًا بسبب عدم توافقها مع متطلبات التشريعات الوطنية. بالإضافة إلى ذلك، بعض المحاكم الوطنية لا تزال تشترط تقديم مستندات ورقية رسمية كدليل لتنفيذ أحكام التحكيم، مما يشكل عائقًا أمام تنفيذ القرارات الصادرة إلكترونيًا⁽⁴⁾.

رابعًا: الحاجة إلى تطوير التشريعات الوطنية

نظرًا للتطور السريع في مجال المعاملات الإلكترونية، تبرز الحاجة الملحة لتطوير التشريعات الوطنية لتشمل وتنظم التحكيم الإلكتروني⁽⁵⁾. هذا التطوير سيساهم في تعزيز الثقة في هذا النوع من التحكيم وتوفير بيئة قانونية ملائمة لتسوية المنازعات الإلكترونية بفعالية وسرعة.

(1) قانون التحكيم الإماراتي رقم 6 لسنة 2018، متاح على: <https://uaelegislation.gov.ae/ar/legislation/1069>، تمت الزيارة في 24 فبراير 2025.

(2) نظام التحكيم السعودي الصادر عام 2012، متاح على: <https://www.moj.gov.sa/ar/Pages/default.aspx>، تمت الزيارة في 24 فبراير 2025.

(3) الأردن. «قانون التحكيم المعدل رقم 16 لسنة 2018». الجريدة الرسمية، العدد 5513، 2 مايو 2018.

(4) «التحكيم الإلكتروني ودوره في حل المنازعات الناتجة عن التجارة الإلكترونية»، المركز الديمقراطي العربي، متاح على: <https://democraticac.de/?p=44396>، تمت الزيارة في 24 فبراير 2025.

(5) شيماء شمس الدين حسين عبد الغفار. «التحكيم الإلكتروني كآلية لحل منازعات عقود التجارة». مجلة الشريعة والقانون، 2023. DOI: 10.21608/sjdal.2023.290762.

المبحث الثاني: فعالية التحكيم الإلكتروني مقارنة بالتحكيم التقليدي والتحديات التي يواجهها

شهدت آليات تسوية المنازعات القانونية تطوراً كبيراً في العقود الأخيرة، حيث أصبح التحكيم الإلكتروني خياراً مبتكراً وفعالاً لحل النزاعات التجارية والاستثمارية، مدعوماً بالتطورات التكنولوجية التي عززت كفاءته ومرونته مقارنة بالتحكيم التقليدي. يعتمد التحكيم الإلكتروني على الوسائل الرقمية مثل الإنترنت، منصات التحكيم الإلكتروني، والتوقيعات الرقمية، مما يسهم في تسريع الإجراءات وتقليل التكاليف. في المقابل، يعاني التحكيم التقليدي من تعقيدات وارتفاع التكاليف نتيجة الحاجة إلى الحضور الفعلي للأطراف وتنظيم الجلسات في أماكن مادية محددة. رغم مزاياه، يواجه التحكيم الإلكتروني تحديات كبيرة، مثل الاعتراف القانوني بأحكامه، حيث تتطلب بعض التشريعات أن تكون الاتفاقيات التحكيمية مكتوبة وموقعة ورقياً. كما أن غياب الأطر القانونية الموحدة دولياً يعرقل توحيد معايير تطبيقه بين الأنظمة القضائية. من جانب آخر، يطرح التحكيم الإلكتروني تحديات تقنية مثل تأمين الجلسات الافتراضية وحماية البيانات وحجية الأدلة الرقمية. بناءً على هذه التحديات، يسعى هذا المبحث إلى مقارنة التحكيم الإلكتروني بالتحكيم التقليدي من حيث السرعة والكفاءة والتكلفة، مع استعراض الحلول المقترحة لتجاوز هذه العقبات وضمان فعالية التحكيم الإلكتروني كأداة قانونية حديثة تتماشى مع التطورات التكنولوجية.

المطلب الأول: مقارنة بين التحكيم الإلكتروني والتحكيم التقليدي من حيث الكفاءة والتكلفة

مع تطور التكنولوجيا الرقمية وزيادة الاعتماد على الوسائل الإلكترونية في مختلف المجالات، أصبح التحكيم الإلكتروني بديلاً حديثاً وفعالاً للتحكيم التقليدي، خاصة في المنازعات التجارية والاستثمارية. يعتمد التحكيم الإلكتروني على التقنيات الحديثة لإتمام كافة الإجراءات عبر الإنترنت، من تقديم الطلبات إلى إصدار الأحكام، مما يتيح سرعات أعلى ومرونة أكبر مقارنة بالتحكيم التقليدي. رغم ذلك، يبقى التحكيم التقليدي أكثر قبولاً في العديد من الدول بفضل الإطار القانوني المستقر الذي تطور على مدار عقود. ومع ذلك، يواجه التحكيم التقليدي تحديات تتعلق بالتكاليف العالية والوقت الطويل الناتج عن التنقل وتنظيم الجلسات وإدارة الوثائق الورقية. عند مقارنة التحكيم الإلكتروني بالتحكيم التقليدي، يبرز تفوق التحكيم الإلكتروني في تقليل الزمن المستغرق لتسوية النزاعات وتبسيط الإجراءات، إضافة إلى خفض التكاليف المتعلقة بالسفر والإقامة، مما يجعله خياراً مناسباً للنزاعات الدولية. في المقابل، يواجه التحكيم الإلكتروني تحديات تتعلق بالاعتراف القانوني بأحكامه، فضلاً عن ضرورة ضمان أمن البيانات وحماية سرية المستندات الرقمية. بناءً على ذلك، يهدف هذا المطلب إلى تحليل الفروق الجوهرية بين التحكيم الإلكتروني والتحكيم التقليدي، مع التركيز على جوانب الكفاءة والسرعة وتكاليف كل منهما، وتسليط الضوء على مدى ملاءمة التحكيم الإلكتروني كبديل للتحكيم التقليدي في ظل المتغيرات القانونية والتكنولوجية.

الحديثة.

الفرع الأول: سرعة الفصل في النزاعات وكفاءة الإجراءات

يتميز التحكيم الإلكتروني بسرعة البت في النزاعات، حيث يتم تقديم الأدلة إلكترونياً، وعقد الجلسات عبر الإنترنت، مما يقلل من الوقت المستغرق لحل النزاعات بنسبة تصل إلى 40٪ مقارنةً بالتحكيم التقليدي. على العكس، يتطلب التحكيم التقليدي إجراءات أطول بسبب الحاجة إلى الحضور الفعلي، تبادل المذكرات الورقية، والامتنال للجدولة الزمنية للمحاكم أو مراكز التحكيم.

أولاً: مفهوم سرعة الفصل في النزاعات في التحكيم الإلكتروني

يُعتبر التحكيم الإلكتروني وسيلة حديثة لتسوية النزاعات، مستفيداً من التطورات التكنولوجية لتسريع الإجراءات وتقليل الزمن المستغرق مقارنةً بالتحكيم التقليدي. تعتمد هذه الآلية على استخدام الوسائل الإلكترونية في جميع مراحل التحكيم، بدءاً من تقديم الطلبات وحتى إصدار الأحكام، مما يساهم في تقليص الفترات الزمنية اللازمة لحل النزاعات⁽¹⁾. تُظهر التجارب العملية أن التحكيم الإلكتروني يتيح إصدار الأحكام خلال فترات زمنية قصيرة. فعلى سبيل المثال، تلتزم مؤسسة الإنترنت للأسماء والأرقام المخصصة (ICANN) بإصدار حكم التحكيم في غضون 60 يوماً من تاريخ تقديم طلب التحكيم، وذلك وفقاً لوائحها الخاصة بحل النزاعات المتعلقة بتسجيل أسماء النطاقات⁽²⁾. بالإضافة إلى ذلك، يُمكن التحكيم الإلكتروني الأطراف من تقديم المستندات والأدلة إلكترونياً، وعقد الجلسات عبر تقنيات الاتصال المرئي، مما يلغي الحاجة إلى التنقل والحضور الشخصي، وبالتالي يساهم في تسريع العملية التحكيمية.

ثانياً: مقارنة كفاءة الإجراءات بين التحكيم الإلكتروني والتحكيم التقليدي

يتميز التحكيم الإلكتروني بعدة مزايا تعزز من كفاءة الإجراءات مقارنةً بالتحكيم التقليدي⁽³⁾، حيث يوفر سرعة في فض المنازعات من خلال تقديم المستندات وعقد الجلسات عبر الإنترنت، مما يقلل من الوقت المستغرق في الإجراءات. كما يقلل التحكيم الإلكتروني من التكاليف المرتبطة بالتنقل والإقامة واستئجار المساحات لعقد الجلسات، نظراً لإمكانية إجراء جميع الإجراءات عبر الإنترنت. بالإضافة إلى ذلك، يتيح التحكيم الإلكتروني مرونة أكبر في تحديد مواعيد الجلسات بما يتناسب مع جداول الأطراف والمحكمين، دون التقيد بمكان محدد. يضمن أيضاً مستوى عالٍ من السرية

(1) حسانين سامية، «التحكيم الإلكتروني عصريّة وفعالية»، الملتقى الوطني للتحكيم التجاري الدولي، جامعة محمد بوقرة، بومرداس، 08-09 ماي 2013

(2) سمير برهان، «اتفاق التحكيم في التجارة الإلكترونية»، ملتقى دولي حول صياغة وإبرام عقود التجارة الدولية، شرم الشيخ، مصر، 25-29 ديسمبر 2007.

(3) محمد أحمد حنة. «التحكيم الإلكتروني: أحدث النزاعات وأحدث طرق الحل». موقع كنانة أونلاين، 2009. <https://kenanaonline.com/users/hetta11/posts/81160>

وحماية البيانات، حيث يمكن تأمين المستندات والمراسلات باستخدام تقنيات التشفير، مما يحمي المعلومات الحساسة للأطراف. ورغم هذه المزايا، يواجه التحكيم الإلكتروني تحديات تتعلق بالحاجة للاعتراف القانوني بأحكامه وتنفيذها في مختلف النظم القضائية، فضلاً عن ضمان أمن البيانات والمراسلات الإلكترونية. ولذلك، يصبح من الضروري البحث عن حلول مبتكرة لتعزيز موثوقية التحكيم الإلكتروني وضمان تكامله مع النظم القانونية الحالية، مثل تطوير الأطر التشريعية واعتماد تقنيات حديثة مثل التشفير والبلوكشين لضمان الأمن والموثوقية في الإجراءات.

الفرع الثاني: التكلفة المالية للتحكيم الإلكتروني والتحكيم التقليدي

يعد التحكيم الإلكتروني أقل تكلفة مقارنة بالتحكيم التقليدي، حيث لا يحتاج الأطراف إلى تحمل نفقات السفر، الإقامة، وتأجير قاعات الجلسات. كما أن الإجراءات الرقمية تقلل من التكاليف الإدارية، مما يجعله خياراً.

أولاً: تكاليف التحكيم التقليدي

يُعد التحكيم التقليدي من أكثر وسائل تسوية النزاعات كلفةً نظراً لطبيعته الإجرائية التي تتطلب الحضور الشخصي للأطراف والمحكمين، وعقد الجلسات في أماكن مادية مخصصة. تُشكل نفقات السفر والإقامة جزءاً رئيسياً من التكلفة، لا سيما في النزاعات الدولية حيث يحتاج المحكمون والخبراء إلى التنقل بين الدول لحضور الجلسات والمرافعات⁽¹⁾. بالإضافة إلى ذلك، فإن استئجار قاعات لعقد الجلسات التحكيمية يشكل عبئاً مالياً على الأطراف، إذ تحتاج بعض النزاعات إلى جلسات متكررة مما يؤدي إلى زيادة التكلفة. علاوةً على ذلك، يتطلب التحكيم التقليدي تكاليف إدارية ومكتبية مرتفعة، حيث تعتمد الإجراءات على الوثائق الورقية التي يجب إعدادها، نسخها، تخزينها، وإرسالها بالبريد أو من خلال مكاتب التوثيق، مما يؤدي إلى نفقات إضافية⁽²⁾. كما أن تعيين كُتّاب الجلسات والمترجمين والخبراء القانونيين يُضيف أعباءً مالية أخرى، مما يجعل التحكيم التقليدي مكلفاً مقارنةً بالتحكيم الإلكتروني.

ثانياً: تكاليف التحكيم الإلكتروني

على عكس التحكيم التقليدي، يُتيح التحكيم الإلكتروني تقليل العديد من النفقات المرتبطة بالإجراءات التقليدية. فبفضل الاعتماد على التكنولوجيا، يتم تقليل أو حتى إلغاء تكاليف السفر والإقامة، حيث

(1) حساين سامية، «التحكيم الإلكتروني عصرنة وفعالية»، الملتقى الوطني للتحكيم التجاري الدولي، جامعة محمد بوقرة، بومرداس، 08-09 ماي 2013

(2) ماهي فوائد التحكيم الإلكتروني في العصر الرقمي؟، وقت البيانات، متاح على: <https://www.rs4it.sa/benefits-of-electronic-judging-system>، تمت الزيارة في 24 فبراير 2025.

تُعدّ الجلسات عبر الإنترنت من خلال منصات تحكيم إلكترونية متخصصة⁽¹⁾. كما أن الاستغناء عن الحاجة إلى تأجير قاعات الجلسات يُساهم في تقليل النفقات التشغيلية، مما يجعل التحكيم الإلكتروني أكثر جدوى من الناحية الاقتصادية⁽²⁾. بالإضافة إلى ذلك، فإن التحكيم الإلكتروني يقلل من التكاليف الإدارية، حيث يتم تقديم المستندات إلكترونياً دون الحاجة إلى الطباعة أو التخزين الورقي، مما يقلل من نفقات البريد والخدمات المكتبية⁽³⁾. كما يُمكن استخدام أدوات الذكاء الاصطناعي والبرمجيات القانونية لأتمتة بعض المهام، مثل فرز المستندات وتحليل النصوص القانونية، مما يُساهم في تخفيض التكلفة الإجرائية⁽⁴⁾.

ثالثاً: المقارنة بين التحكيم التقليدي والإلكتروني من حيث التكلفة

عند مقارنة التكلفة المالية لكل من التحكيم التقليدي والإلكتروني، يتضح أن التحكيم الإلكتروني يُحقق توفيراً كبيراً في النفقات على المدى الطويل، حيث يساهم في تقليل تكاليف التنقل، الإقامة، والإدارة الورقية. ومع ذلك، فإن التحكيم الإلكتروني يتطلب استثمارات أولية في البنية التحتية التقنية، مثل شراء برامج التحكيم الإلكتروني، وتأمين البيانات، وتدريب المحكمين على استخدام الأدوات الرقمية⁽⁵⁾. بالإضافة إلى ذلك، فإن هناك تكاليف مستمرة مرتبطة بصيانة المنصات الإلكترونية وتحديثها، مما قد يشكل عبئاً مالياً إضافياً مقارنةً بالتحكيم التقليدي الذي يعتمد على إجراءات قانونية أكثر استقراراً⁽⁶⁾.

رابعاً: الاعتبارات المالية لاختيار نوع التحكيم

يختلف تأثير التكلفة بين التحكيم الإلكتروني والتقليدي حسب طبيعة النزاع، حجم الاستثمار، ومدى

- (1) التحكيم الإلكتروني في العقود المدنية، موقع سندك، متاح على: <https://www.sanadkk.com/blog/post/1695> التحكيم-الإلكتروني-في-العقود-المدنية.html، تمت الزيارة في 24 فبراير 2025.
- (2) التحكيم الإلكتروني في العقود المدنية، موقع سندك، متاح على: <https://www.sanadkk.com/blog/post/1695> التحكيم-الإلكتروني-في-العقود-المدنية.html، تمت الزيارة في 24 فبراير 2025.
- (3) اتفاقية نيويورك لعام 1958 بشأن الاعتراف بقرارات التحكيم الأجنبية وتنفيذها، الأمم المتحدة، متاح على موقع الأونسيترال: <https://uncitral.un.org/sites/uncitral.un.org/files/media-documents/uncitral/ar/new-york-convention-a.pdf>، تمت الزيارة في 24 فبراير 2025.
- (4) قانون الأونسيترال النموذجي للتحكيم التجاري الدولي (1985) مع التعديلات المعتمدة عام 2006، الأمم المتحدة، متاح على: <https://uncitral.un.org/sites/uncitral.un.org/files/media-documents/uncitral/ar/arb-mod-ellaw-2013-arabic.pdf>، تمت الزيارة في 24 فبراير 2025.
- (5) محمد أحمد حنة. «التحكيم الإلكتروني: أحدث النزاعات وأحدث طرق الحل». موقع كنانة أونلاين، 2009.
- (6) محمد أحمد حنة، المرجع السابق.

استعداد الأطراف لاستخدام التكنولوجيا. ففي النزاعات الدولية، يكون التحكيم الإلكتروني أكثر فعالية من حيث التكلفة، نظراً لتقليل نفقات السفر والإقامة، في حين أن التحكيم التقليدي قد يكون أكثر جدوى في النزاعات التي تتطلب تفاعلاً مباشراً بين الأطراف، أو عندما يكون هناك حاجة إلى سرية مشددة يصعب تحقيقها عبر المنصات الإلكترونية⁽¹⁾.

المطلب الثاني: التحديات التي تواجه التحكيم الإلكتروني والحلول المقترحة لتعزيزه

مع التوسع المستمر في استخدام التحكيم الإلكتروني كبديل لحل النزاعات، ظهرت مجموعة من التحديات القانونية والتقنية التي تعيق اعتماده بشكل واسع. على الرغم من مزايا التحكيم الإلكتروني مثل سرعة الإجراءات، تقليل التكاليف، والمرونة في تنفيذ الجلسات، فإن غياب تشريعات واضحة في بعض الدول يجعل تطبيقه يواجه إشكالات قانونية وإدارية. من أبرز هذه التحديات مسألة الاعتراف القانوني باتفاقيات التحكيم الإلكترونية وتنفيذ أحكامه، حيث تشترط بعض التشريعات الوطنية وجود وثائق ورقية أو توقعات خطية، مما يصعب تنفيذ الأحكام الإلكترونية. كما يبرز تحدي الاختصاص القضائي بسبب استخدام منصات افتراضية، مما يطرح تساؤلات حول القانون الواجب التطبيق والجهة المختصة بالإشراف على العملية التحكيمية. إضافة إلى ذلك، يواجه التحكيم الإلكتروني تحديات تقنية تتعلق بالأمان السيبراني وسرية البيانات، مما يتطلب تطوير حلول تقنية لحماية البيانات والتحقق من هوية الأطراف. كما أن عدم وجود معايير موحدة لإجراءات تقديم الأدلة الرقمية والتوقعات الإلكترونية يعيق قبول هذه الأدلة في بعض المحاكم. في ظل هذه التحديات، يصبح من الضروري تحديث القوانين الوطنية للاعتراف بالتحكيم الإلكتروني، وضع معايير أمنية، وتعزيز التعاون الدولي لتوحيد الإجراءات التحكيمية الإلكترونية. كما أن التوعية القانونية بين المحكمين وأطراف النزاع ستسهم في تعزيز الثقة بهذه الآلية. يركز هذا المطلب على دراسة هذه التحديات وتحليل الحلول القانونية والتقنية اللازمة لتعزيز فعالية التحكيم الإلكتروني وضمان تكامله مع الأنظمة القانونية التقليدية.

الفرع الأول: التحديات القانونية التي تعيق انتشار التحكيم الإلكتروني

على الرغم من التطورات التكنولوجية التي تدعم التحكيم الإلكتروني، إلا أنه لا يزال يواجه تحديات قانونية، أبرزها غياب التشريعات الموحدة التي تعترف به في جميع الدول. كما أن بعض الأنظمة القانونية لا تزال تشترط تقديم الوثائق الورقية الأصلية، مما يحد من إمكانية تطبيق التحكيم الإلكتروني بشكل كامل.

أولاً: غياب التشريعات الموحدة للتحكيم الإلكتروني

يُعتبر التحكيم الإلكتروني وسيلة حديثة لتسوية المنازعات الناشئة عن التعاملات الإلكترونية، إلا أن غياب تشريعات موحدة تنظم هذا النوع من التحكيم يُعد من أبرز التحديات التي تواجه

(1) محمد أحمد حنة، المرجع السابق.

انتشاره. فمعظم القوانين الوطنية صُممت للتحكيم التقليدي، مما يجعلها غير ملائمة للتعامل مع خصوصيات التحكيم الإلكتروني. هذا النقص في التشريعات الموحدة يؤدي إلى تباين في تطبيق القوانين والإجراءات، مما يعرقل فعالية التحكيم الإلكتروني ويحد من انتشاره⁽¹⁾.

ثانياً: الاعتراف القانوني باتفاقيات التحكيم الإلكترونية

تتطلب اتفاقيات التحكيم التقليدية وجود وثائق مكتوبة وموقعة من الأطراف المعنية. ومع ذلك، في سياق التحكيم الإلكتروني، يتم إبرام الاتفاقيات عبر وسائل إلكترونية، مما يثير تساؤلات حول مدى قانونية واعتراف بهذه الاتفاقيات⁽²⁾. على الرغم من أن قانون الأونسيترال النموذجي المعدل عام 2006 يعترف بإمكانية إبرام اتفاقيات التحكيم بشكل إلكتروني، إلا أن تطبيق هذا الاعتراف يختلف من دولة لأخرى، مما يخلق حالة من عدم اليقين القانوني⁽³⁾.

ثالثاً: تحديد مكان التحكيم

يُعتبر تحديد مكان التحكيم أمراً جوهرياً، حيث يؤثر على القانون الواجب التطبيق وإمكانية تنفيذ حكم التحكيم⁽⁴⁾. في التحكيم التقليدي، يكون المكان محددًا وواضحًا، بينما في التحكيم الإلكتروني، قد تُجرى الإجراءات عبر الإنترنت دون وجود مكان مادي محدد⁽⁵⁾. هذا يطرح تحدياً في تحديد الاختصاص القضائي والقانوني الذي يُحكم إجراءات التحكيم.

رابعاً: تنفيذ أحكام التحكيم الإلكتروني

يُعد تنفيذ أحكام التحكيم الإلكتروني تحدياً قانونياً آخر⁽⁶⁾. فعلى الرغم من أن اتفاقية نيويورك لعام

(1) نسيمه أمال حيفري. «التحكيم الإلكتروني ودوره في حل المنازعات الناتجة عن التجارة الإلكترونية». مجلة العلوم السياسية والقانون، العدد 2، مارس 2017، المركز الديمقراطي العربي.

(2) اتفاقية نيويورك لعام 1958 بشأن الاعتراف بقرارات التحكيم الأجنبية وتنفيذها، الأمم المتحدة، متاح على: <https://uncitral.un.org/sites/uncitral.un.org/files/media-documents/uncitral/ar/new-york-convention-a.pdf>، تمت الزيارة في 24 فبراير 2025.

(3) قانون الأونسيترال النموذجي للتحكيم التجاري الدولي (1985) مع التعديلات المعتمدة عام 2006، الأمم المتحدة، متاح على: <https://uncitral.un.org/sites/uncitral.un.org/files/media-documents/unci-tral/ar/arb-modellaw-2013-arabic.pdf>، تمت الزيارة في 24 فبراير 2025.

(4) نسيمه أمال حيفري. «التحكيم الإلكتروني ودوره في حل المنازعات الناتجة عن التجارة الإلكترونية». مجلة العلوم السياسية والقانون، العدد 2، مارس 2017، المركز الديمقراطي العربي.

(5) «اتفاقيات التحكيم الإلكترونية: القبول والإنفاذ»، تحكم، متاح على: <https://www.international-arbitration-attorney.com/ar/electronic-arbitration-agreements-admissibility-and-enforceability/>، تمت الزيارة في 24 فبراير 2025.

(6) «التحكيم الإلكتروني في القضايا الدولية: التحديات والفرص»، DataTime4IT، متاح على: <https://datatime4it.com/electronic-arbitration-in-international-cases-challenges-and-opportu->

1958 تهدف إلى تسهيل الاعتراف وتنفيذ أحكام التحكيم الأجنبية، إلا أن بعض الدول قد ترفض تنفيذ الأحكام الصادرة إلكترونياً بسبب عدم توافقها مع متطلبات التشريعات الوطنية أو لعدم الاعتراف بالإجراءات الإلكترونية كوسيلة قانونية صالحة⁽¹⁾.

خامساً: حماية البيانات وسرية المعلومات

تتطلب إجراءات التحكيم الإلكتروني تبادل مستندات ومعلومات حساسة عبر الإنترنت، مما يثير مخاوف بشأن حماية البيانات وسرية المعلومات بسبب عدم وجود معايير أمنية موحدة ومعترف بها دولياً، مما يجعل الأطراف مترددة في اللجوء إلى هذه الآلية. وفي ظل التحديات المتعلقة بالاعتراف القانوني بحجية الأدلة الرقمية وتنفيذ الأحكام التحكيمية الإلكترونية، يمكن الاستفادة من تقنيات البلوكتشين لضمان تأمين المستندات ومنع التلاعب بها، من خلال إنشاء سجل رقمي لا مركزي يتيح إثبات صحة الوثائق الإلكترونية وتوثيق تسلسلها الزمني، مما يعزز مصداقيتها أمام الجهات القضائية⁽²⁾. وقد بدأت بعض الأنظمة القانونية، مثل سنغافورة، في اعتماد هذه التقنية لإثبات الأدلة الرقمية، ما يعكس إمكانية تكاملها مع الإطار القانوني للتحكيم الإلكتروني على المستوى الدولي.

الفرع الثاني : الحلول المقترحة لتعزيز التحكيم الإلكتروني

تواجه آلية التحكيم الإلكتروني عدة تحديات قانونية وتقنية تتطلب حلولاً فعالة لضمان استمراريتها وتوسيع نطاق استخدامها في تسوية النزاعات. ورغم ما يقدمه التحكيم الإلكتروني من مزايا مثل تسريع الإجراءات وتقليل التكاليف، فإن هناك حاجة ماسة لتطوير الأطر القانونية، تعزيز الأمان السيبراني، وتحديث البنية التحتية التقنية لتلبية متطلبات العصر الرقمي. في هذا السياق، سيتم استعراض مجموعة من الحلول المقترحة التي تهدف إلى تعزيز فعالية التحكيم الإلكتروني وضمان تكامله مع الأنظمة القانونية الحديثة.

أولاً: تحديث التشريعات القانونية واعتماد تقنيات حديثة

لتعزيز التحكيم الإلكتروني، يجب تحديث القوانين الوطنية والدولية للاعتراف به رسمياً كوسيلة

⁽¹⁾ / nities، تمت الزيارة في 24 فبراير 2025.

(1) اتفاقية نيويورك لعام 1958 بشأن الاعتراف بقرارات التحكيم الأجنبية وتنفيذها، الأمم المتحدة، متاح على موقع الأونسيترال:

<https://uncitral.un.org/sites/uncitral.un.org/files/media-documents/uncitral/ar/new-york-convention-a.pdf>، تمت الزيارة في 24 فبراير 2025.

(2) الأمان والخصوصية في التحكيم الإلكتروني. مدونة الحلول الواقعية التقنية، 2024. متاح على: <https://datatime4it.com/security-and-privacy-in-the-automatic-judging-system> تم الاطلاع عليه في 25 فبراير 2025.

مشروعة لحل النزاعات. كما ينبغي تبني تقنيات حديثة مثل البلوك تشين لضمان أمان وشفافية الإجراءات، وتطوير منصات تحكيم رقمية تتمتع بمصداقية عالمية. إضافة إلى ذلك، يجب تعزيز التعاون الدولي لاعتماد معايير موحدة تسهل تنفيذ أحكام التحكيم الإلكتروني عبر الحدود.

ثانياً: حماية البيانات والأمن السيبراني

نظرًا لأن التحكيم الإلكتروني يعتمد على تبادل المستندات والبيانات الحساسة عبر الإنترنت، فإن حماية المعلومات من الاختراقات والهجمات السيبرانية تُعد من التحديات الرئيسية التي تعيق انتشاره. لحل هذه المشكلة، يجب تطوير بروتوكولات أمان رقمية تعتمد على تقنيات التشفير الحديثة لضمان سرية البيانات ومنع أي وصول غير مصرح به إلى المستندات التحكيمية. كما يمكن استخدام تقنيات البلوك تشين لتأمين الوثائق الإلكترونية والتحقق من صحة الأدلة الرقمية المستخدمة في إجراءات التحكيم⁽¹⁾.

ثالثاً: أنظمة توثيق الهوية الرقمية

بالإضافة إلى ذلك، ينبغي أن تتبنى الدول أنظمة توثيق الهوية الرقمية التي تتيح للأطراف والمحكمين التحقق من هويتهم بطريقة موثوقة، مما يضمن نزاهة العملية التحكيمية ويمنع الاحتيال أو انتحال الشخصية.

رابعاً: تطوير منصات تحكيم إلكترونية متخصصة

لضمان فعالية التحكيم الإلكتروني، يجب تطوير منصات رقمية متكاملة تسمح للأطراف بإجراء كافة مراحل التحكيم إلكترونياً، بدءاً من تقديم الطلبات وحتى إصدار الأحكام. ينبغي أن توفر هذه المنصات إمكانية التواصل الآمن بين الأطراف، إجراء الجلسات عبر الفيديو، تقديم المستندات إلكترونياً، بالإضافة إلى ميزة التحليل القانوني الذكي باستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي للمساعدة في تنظيم البيانات والمستندات القانونية بفعالية⁽²⁾. إلى جانب ذلك، يُنصح بإنشاء مراكز تحكيم إلكتروني دولية تعمل تحت إشراف منظمات قانونية عالمية، مثل محكمة التحكيم الدولية أو مراكز التحكيم الإقليمية، بحيث يتم توحيد معايير التحكيم الإلكتروني على المستوى الدولي⁽³⁾.

(1) الأمان والخصوصية في التحكيم الإلكتروني. مدونة الحلول الواقعية التقنية، 2024. متاح على: <https://datatime4it.com/security-and-privacy-in-the-automatic-judging-system> تم الاطلاع عليه في 25 فبراير 2025.

(2) استخدام الذكاء الاصطناعي في التحكيم الإلكتروني - دليل شامل. متاح على: <https://www.rs4it.sa/the-use-of-artificial-intelligence-in-electronic-arbitration-is-it-the-future-of-arbitration>، تم الاطلاع عليه في 25 فبراير 2025.

(3) استخدام الذكاء الاصطناعي في التحكيم الإلكتروني، المرجع السابق.

خامسًا: تدريب المحكمين والمحامين على التحكيم الإلكتروني

يُعد نقص الخبرة لدى المحكمين والمحامين في التعامل مع الوسائل الإلكترونية من العقبات التي تعيق انتشار التحكيم الإلكتروني. لذا، يُوصى بتنظيم برامج تدريبية متخصصة لتأهيل المحكمين والمحامين على استخدام المنصات الرقمية، وفهم آليات الأمان السيبراني، والتعامل مع الأدلة الرقمية. كما يمكن دمج مقررات التحكيم الإلكتروني ضمن المناهج الدراسية في كليات الحقوق لتأهيل جيل جديد من القانونيين القادرين على العمل وفق متطلبات العصر الرقمي.

سادسًا: تعزيز التعاون الدولي لتوحيد إجراءات التحكيم الإلكتروني

بما أن التحكيم الإلكتروني يُستخدم في النزاعات ذات الطابع الدولي، فإن غياب معايير موحدة يمثل عائقًا أمام تنفيذه بشكل فعال. لذلك، من الضروري تعزيز التعاون بين الدول والمنظمات الدولية لتوحيد القوانين والإجراءات الخاصة بالتحكيم الإلكتروني، وتحديد معايير موحدة للاعتراف بالأحكام التحكيمية الإلكترونية وتنفيذها عبر الحدود. كما يمكن تعزيز التعاون من خلال عقد مؤتمرات قانونية دولية تجمع بين القضاة، المحكمين، والمشرعين لمناقشة التحديات التي تواجه التحكيم الإلكتروني ووضع حلول عملية لها، مع الاستفادة من تجارب الدول التي تبنت قوانين تدعم هذا النوع من التحكيم مثل الإمارات وسنغافورة.

الخاتمة

التحكيم الإلكتروني يمثل تطورًا قانونيًا مهمًا في مجال تسوية المنازعات، حيث يوفر آلية فعالة تتماشى مع التحولات الرقمية المتسارعة. يعزز التحكيم الإلكتروني من السرعة والشفافية والمرونة، مما يجعله خيارًا مثاليًا للنزاعات التجارية والاستثمارية الدولية. ومع ذلك، يواجه التحكيم الإلكتروني تحديات قانونية وتقنية، أبرزها غياب التشريعات الموحدة بين الدول وتباين الأنظمة القانونية في الاعتراف بالأحكام الإلكترونية. كما أن قضايا الأمن السيبراني وحماية البيانات تشكل مصدر قلق مستمر، خاصة مع تزايد الاعتماد على الأدلة الرقمية والتوقيعات الإلكترونية في الإجراءات التحكيمية.

لتعزيز التحكيم الإلكتروني وتوسيع نطاق استخدامه، من الضروري تطوير تشريعات وطنية ودولية تضمن الاعتراف الواسع بالأحكام الإلكترونية وتوحيد المعايير الدولية الخاصة بإجراءاته. يجب أيضًا تحسين البنية التحتية التقنية عبر تقنيات متقدمة مثل التشفير والبلوكشين لحماية البيانات وضمان نزاهة العمليات التحكيمية. كما يتعين تدريب المحكمين والمحامين على استخدام الأدوات الرقمية في التحكيم وتنظيم برامج توعوية للأطراف المتنازعة. في ظل تزايد الرقمنة، فإن التحكيم الإلكتروني قد يصبح الوسيلة الأساسية لحل النزاعات، مما يتطلب تطوير منظومة قانونية وتقنية متكاملة لدعمه.

التوصيات:

بناءً على ما تم استعراضه في هذا البحث حول فعالية التحكيم الإلكتروني مقارنة بالتحكيم التقليدي، والتحديات التي تواجه اعتماده، يمكن تقديم مجموعة من التوصيات لتعزيز دوره كوسيلة فعالة لتسوية النزاعات التجارية والاستثمارية الدولية. أولاً، يجب تطوير التشريعات الوطنية والدولية لتتضمن نصوصاً واضحة تعترف بالتحكيم الإلكتروني كوسيلة قانونية معترف بها لتنظيم إجراءات التوقيع الإلكتروني وحجية المستندات الرقمية، مع تحديث اتفاقية نيويورك لعام 1958 لتشمل الاعتراف بأحكام التحكيم الإلكتروني وتبني نموذج قانوني موحد يتماشى مع التطورات التقنية الحديثة.

ثانياً، من الضروري تعزيز الأمن السيبراني وحماية البيانات من خلال تطبيق بروتوكولات أمنية صارمة مثل تقنيات التشفير المتقدمة والتحقق متعدد العوامل، بالإضافة إلى اعتماد تقنيات البلوك تشين لضمان موثوقية الأدلة الرقمية وحماية المستندات من التلاعب. كذلك، يجب تطوير منصات تحكيم إلكترونية متكاملة تدير جميع إجراءات التحكيم عبر الإنترنت مع استخدام الذكاء الاصطناعي في تحليل المستندات القانونية وفرز الأدلة. ثالثاً، ينبغي تنظيم دورات تدريبية للمحكمين والمحامين على استخدام الأدوات الرقمية وتعاملهم مع الأدلة الرقمية وفق الأطر القانونية. أخيراً، من المهم تعزيز التعاون الدولي لتوحيد معايير التحكيم الإلكتروني بين الدول والمنظمات القانونية، وذلك من خلال إطلاق مبادرات لتوحيد المعايير وتعزيز الاعتراف المتبادل بالأحكام التحكيمية الإلكترونية، بالإضافة إلى تنظيم مؤتمرات قانونية دولية وتوقيع اتفاقيات تعاون بين مراكز التحكيم الإلكتروني والمحاكم الوطنية لضمان تنفيذ الأحكام التحكيمية دون عقبات قانونية.

المراجع العربية

1. أحمد فريد. «حجية الأدلة الرقمية في الإثبات (الرسائل الإلكترونية - الذكاء الاصطناعي)». البلاد برس، 9 يناير 2025. <https://www.albiladpress.com/posts/896552.html>
2. إيناس قطيشات، بسام الطراونة، وأسامة النعيمات. «الوضع القانوني للعقود الذكية وفقاً لنظرية العقود في القانون المدني الأردني». المجلة الأردنية في القانون والعلوم السياسية، المجلد 14، العدد 4، 2022.
3. الأمان والخصوصية في التحكيم الإلكتروني. مدونة الحلول الواقعية التقنية، 2024. متاح على: <https://datatime4it.com/security-and-privacy-in-the-automatic-judg-ing-system>، تم الاطلاع عليه في 25 فبراير 2025.
4. الإمارات العربية المتحدة. القانون الاتحادي رقم (6) لسنة 2018 بشأن التحكيم. الجريدة الرسمية لدولة الإمارات، 2018.
5. توجان فيصل الشريدة. «إجراءات التحكيم الإلكتروني». المؤتمر السنوي السادس عشر حول التحكيم التجاري الدولي، غرفة التجارة والصناعة دبي، 30-28 أبريل 2008.
6. سعيد عبد الرحمن. «أثر تعديلات الأونسيترال 2006 على التحكيم الإلكتروني». المؤتمر الدولي للتحكيم الإلكتروني، بيروت، 2021.
7. سمير برهان. «اتفاق التحكيم في التجارة الإلكترونية». ملتقى دولي حول صياغة وإبرام عقود التجارة الدولية، شرم الشيخ، مصر، 25-29 ديسمبر 2007.
8. شيماء شمس الدين حسين عبد الغفار. «التحكيم الإلكتروني كآلية لحل منازعات عقود التجارة». مجلة الشريعة والقانون، 2023. DOI: 10.21608/sjdal.2023.290762.
9. عادل السيد محمد علي. «أثر العقود الذكية المبرمة عبر تقنية البلوك تشين على تطوير العقود الإدارية: دراسة تحليلية مقارنة». مجلة الشريعة والقانون بالقاهرة، العدد 44، 2024.
10. عبد الراضي السيد حجازي. موسوعة التحكيم الدولي. النخبة للطباعة والنشر والتوزيع، 2023.
11. فضيلة يسعد. «القوة الثبوتية للتوقيع الإلكتروني في التشريع الجزائري». مجلة العلوم الإنسانية، المجلد 30، العدد 3، 2019.
12. قانون التحكيم الإماراتي رقم 6 لسنة 2018، متاح على: <https://uaelegislation.gov.ar/legislations/1069>، تمت الزيارة في 24 فبراير 2025.
13. قانون التحكيم الإماراتي رقم 6 لسنة 2018، وقانون التحكيم المصري رقم 27 لسنة 1994، وقانون التحكيم الأردني المعدل رقم 16 لسنة 2018.
14. المركز السعودي للتحكيم التجاري. «خدمة التحكيم الإلكتروني». متاح على: <https://www.>

2025. تم الاطلاع عليه في 25 فبراير
15. المملكة العربية السعودية. بروتوكول التحكيم الإلكتروني. المركز السعودي للتحكيم التجاري، 2020.
16. محمد أحمد حنة. «التحكيم الإلكتروني: أحدث النزاعات وأحدث طرق الحل.» موقع كنانة أونلاين، 2009. <https://kenanaonline.com/users/hetta11/posts/81160>
17. محمد إبراهيم عبد المنعم مرسي. «مدى ملاءمة عقود الذكاء الاصطناعي المبرمة عبر تقنية البلوك تشين لقانون العقود.» مجلة البحوث الفقهية والقانونية، جامعة الأزهر، مصر، 2023.
18. نسيمه أمال حيفري. «التحكيم الإلكتروني ودوره في حل المنازعات الناتجة عن التجارة الإلكترونية.» مجلة العلوم السياسية والقانون، العدد 2، مارس 2017، المركز الديمقراطي العربي.
19. نظام التحكيم السعودي الصادر عام 2012، متاح على: <https://www.moj.gov.sa/ar/Pages/default.aspx>، تمت الزيارة في 24 فبراير 2025.
20. «أهمية تدريب المحكمين للعمل في بيئة إلكترونية.» وقت البيانات، 2025. متاح على: <https://datatime4it.com/training-judges-to-work-in-an-electronic-environment>، تم الاطلاع عليه في 25 فبراير 2025.

المراجع الأجنبية

1. "Agreement on Electronic Arbitration: Admissibility and Enforceability." International Arbitration Attorney, 2020. Available at: <https://www.international-arbitration-attorney.com/ar/electronic-arbitration-agreements-admissibility-and-enforceability/>, accessed on February 25, 2025.
2. "Arbitration Costs and Future Trends in International Commercial Arbitration." International Arbitration Forum, 2023.
3. "Electronic Arbitration in International Cases: Challenges and Opportunities." Data-Time4IT. Available at: <https://datatime4it.com/electronic-arbitration-in-international-cases-challenges-and-opportunities>, accessed on February 25, 2025.
4. "Electronic Arbitration Rules: Comparison with Traditional Arbitration." Harvard Law Review, 2024.
5. "Future Trends in AI-assisted Arbitration." International Legal Studies Journal, 2023.
6. "Rules of UNCITRAL Arbitration." United Nations Commission on International Trade

Law. Available at: <https://uncitral.un.org/ar/texts/arbitration/contractualtexts/arbitration>, accessed on February 25, 2025.

7. “The Difference Between Electronic and Traditional Arbitration.” Time Data, 2025. Available at: <https://www.rs4it.sa/what-is-the-difference-between-electronic-judging-and-traditional-judging>, accessed on February 24, 2025.

8. “The Impact of COVID-19 on Arbitration.” Sharjah International Arbitration Center, UAE, 2020.

9. “The Use of AI in Electronic Arbitration – A Comprehensive Guide.” Available at: <https://www.rs4it.sa/the-use-of-artificial-intelligence-in-electronic-arbitration-is-it-the-future-of-arbitration/>, accessed on February 25, 2025.

10. UNCITRAL Model Law on International Commercial Arbitration (1985), with amendments adopted in 2006. United Nations. Available at: <https://uncitral.un.org/sites/uncitral.un.org/files/media-documents/uncitral/ar/arb-modellaw-2013-arabic.pdf>, accessed on February 24, 2025.

11. United Nations Commission on International Trade Law (UNCITRAL) Report on Online Arbitration, 2020.

12. United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD) Report on Arbitration in Investment Disputes, 2021.

13. “UNCITRAL Model Law on Arbitration.” United Nations. Available at: <https://uncitral.un.org/sites/uncitral.un.org/files/media-documents/uncitral/ar/arb-modellaw-2013-arabic.pdf>, accessed on February 24, 2025.